حين يضيع العدل بين العلامة والجدارة

شهادة في خلل التقييم التربوي

رسالة قمت بتوجيهها إلى وزير التربية والتعليم العالي، وهي تأتي في سياق معاناة شخصية وملاحظة تربوية دقيقة، أثارتها تجربة عائلية مع إحدى الثانويات الرسمية في مدينة صيدا. وهي لا تُكتب بدافع الشكوى الفردية فحسب، بل بدافع الحرص على العدالة التعليمية وجودة المدرسة الرسمية في لبنان، لما تمثله من رافعة للإنصاف الاجتماعي وفرصة متكافئة لكل طالب.

المحترم السيد وزير التربية والتعليم العالي
الدكتور طارق المجذوب
تحية وسلامًا، وبعد،

مفارقة

تمتعت ثانوية نزيه البزري الرسمية – صيدا على مدى سنوات طويلة بسمعة طيبة من حيث النتائج التي يحققها طلاب الشهادات في الامتحانات الرسمية، غير أنّ ما يدعو إلى الاستغراب هو تناقض هذه السمعة مع الصورة التي تعكسها سجلات العلامات المدرسية العائدة لأولئك الطلبة.

نظام تقييم مجحف

بعد إنهائها الصف التاسع في إحدى المدارس الخاصة ونيلها شهادة البريفيه عام 2017، التحقت ابنتي (بيان) بثانوية نزيه البزري الرسمية – صيدا لتكمل المرحلة الثانوية من مسيرتها الدراسية. خلال السنوات الثلاث التي أمضتها على مقاعد المدرسة المذكورة، واجهت (بيان)، كما زميلاتها وزملاؤها، وضعًا غير محكوم بمنطق.

فالتلميذة المثابرة المتفوقة التي نالت البريفيه بتقدير «جيد جدًا» وبمعدل 20/17 مع درجات كاملة في المواد العلمية، أنهت الصف العاشر بنجاح صعب، وبمعدل يزيد قليلًا على 20/10! وعلى هذا المنوال درجت نتائج العامين الدراسيين التاليين.

بدت تلك النتائج المدرسية غير مفهومة ومجحفة بحق الطالبة المثابرة، في ظل غياب أي عوامل ذاتية تبرّر تراجعها. وكان إنصافها معلّقًا على الامتحانات الرسمية، غير أنّ إلغاءها

بسبب الجائحة بدّد أملنا، فتخرّجت (بيان) من المرحلة الثانوية بسجل دراسي باهت لا يعبّر عن إمكاناتها الحقيقية، ولا يكفل لها مقعدًا في الجامعات التي تمنح الأولوية لأصحاب المعدلات العليا.

مدلولات سجل العلامات المدرسية

إن سجل العلامات المدرسية للسنوات الثلاث العائد لابنتي (مرفق ربطًا) لا يعبّر عن حالة خاصة، بل له مدلول عام، كما يتضح مما يلي:

2019-2020
— المعدل: 20/10.75 — الرتبة: 72/37
ما يعني أن نحو نصف الطلاب قد نالوا معدلات أقل من 10.75.

2018-2019
— المعدل: 20/9.74 — الرتبة: 124/96
أي إن حوالي 33% نالوا معدلات دون 10.75.

2017-2018
— المعدل: 20/10.37 — الرتبة: 207/104
أي إن نحو 50% تقريبًا نالوا معدلات دون 10.73.

استنتاجات[1]

يقود ما تقدّم إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تدنّي المعدل العام للطلاب بحسب سجلات العلامات المدرسية، ما يشير إلى وجود مشكلة في العملية التعليمية – التعلّمية، ويثير الشك في تحقق أهدافها.

[1] - تشير البيانات المرفقة إلى تدنٍ جماعي في معدلات الطلاب، ما يُعدّ وفق المعايير التربوية دليلاً على خلل بنيوي في نظام التقييم، لا على ضعفٍ عام لدى المتعلمين. فحين تتدنّى نتائج نصف الشريحة الدراسية أو أكثر، يتبيّن أن أدوات التقويم أو معاييره فقدت توازنها بين الدقّة والإنصاف، وهو ما تؤكده أدبيات القياس والتقويم التربوي التي تعتبر العدالة والاتساق شرطين جوهريين لصحة التقييم التعليمي.

2. وجود فارق واضح بين تقديرين: الأول عائد إلى الامتحانات المدرسية، والثاني إلى الامتحانات الرسمية، وهو فارق غير مبرَّر وغير مفهوم في ظل افتراض وحدة المعايير والمرجعية، أي وزارة التربية[2].
3. تعرّض الطلاب في الثانوية المذكورة لضغوط نفسية وذهنية وجسدية بالغة تدفع كثيرين منهم إلى الشعور بالإحباط أو إلى الانتقال إلى مدارس أخرى، نظرًا لعدم تمكنهم – رغم جهودهم – من نيل التقدير الذي يستحقون.

إشارات

النتائج التي تحققها الثانوية في الامتحانات الرسمية لا تبرّر ما يتعرّض له الطلاب من ضغوط بالغة الشدّة، فالغاية لا يمكن أن تبرّر الوسيلة.

سجل العلامات المدرسية لا يقلّ أهمية – عند الطالب – عن علامات الشهادة الرسمية، لكونه يُؤخذ بالاعتبار عند التقدّم إلى الجامعات. عدا عن ذلك، فإن من حق كل طالب أن ينال تقديرًا عادلًا.
التعليم مطلب أساسي، غير أنّ التربية لا تقل أهمية عنه، لما تعنيه من وجوب احترام الجوانب النفسية والعاطفية والانفعالية والذهنية والبدنية للطالب.

اختلال في الأداء التعليمي

إنني أزعم، بناءً على ما تقدّم، أن ثمة اختلالًا يكتنف الأداء التعليمي والتربوي في ثانوية نزيه البزري الرسمية. ويستند هذا الزعم إلى خلاصة تجربة امتدت لسنوات مع ثلاثة من الأبناء تداولوا مقاعد الثانوية. وقد قررت نقل آخرهم – وهو في الصف الحادي عشر – إلى مدرسة خاصة، بعدما قالت المديرة، في ختام نقاش حول الموضوع، قولتها الفجّة المستفزّة: "إن لم يعجبك الأمر، يمكنك نقل ابنك إلى مدرسة أخرى!"

عبارة تشي بعجز قائلتها عن الإتيان بدليل مقنع. فـ "لا مشكلة على الإطلاق، الأمور تسير على أحسن حال، والمدرسة تحلّق!" هكذا ترى المديرة واقع الثانوية. يخيل إلى سامعها، وهي تشيد

---

[2]- وجود فجوة بين نتائج التقييم المدرسي ونتائج الامتحانات الرسمية ظاهرة خطيرة في العدالة التربوية، إذ تعني أن أحد النظامين (المدرسي أو الرسمي) لا يعكس الأداء الفعلي للطالب. فإذا كانت الامتحانات الرسمية أفضل، فهذا يدل على تشدد غير مبرر أو تقييم غير موضوعي داخل المدرسة. وإذا كانت أضعف، دلّ ذلك على تساهل داخلي أو ضعف في إكساب الكفايات.

بالإنجازات، أنها تتحدث عن إحدى مدارس اليابان أو النرويج، حيث التعليم والتربية في أرقى مستوياتهما.

وفي بلد نخر الاهتراء الناشئ عن المحسوبية والمحاصصة مفاصله، وحلّ فيه الرأي محل القانون، وأمست الدولة المفككة أرخبيلاً من مؤسساتها أشبه بجزر مستقلة، لا غرابة أن تجد موظفًا عموميًا يتعسّف في استعمال الحق ويتصرّف كما لو كان هو ربّ العمل.

أزمة التعليم الرسمي وشروط النهضة

وبوصفي مجازًا في مجالي الفلسفة وعلم النفس، ومعلّمًا سابقًا، فإن ما أزعمه يتكئ على قاعدتين صلبتين: نظرية وعملية. لذا، فهو جدير بأن يكون محلّ نظر واهتمام من قبل الجهات الرقابية والإشراف التربوي.

ختاماً

لا بد من الاعتراف بأن التعليم الرسمي في لبنان في كبوة. وإنه لو أردنا النهوض به، فلا بد لنا من المضيّ في عملية إصلاح شامل لا تقتصر على تحديث البرامج أو تدريب المعلمين فحسب، بل تمتد إلى إحداث تغيير في بنية النظام التعليمي بحد ذاته. لقد أضحى متصلّبًا وبيروقراطيًا، يتجاهل دور المدرسة الاجتماعي ويفتقر إلى رجال الإدارة الأكفّاء.

31/10/2020

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

علاء شفيق دمج

تعقيب

أود أن أعقب على الرسالة السابقة بإيضاحين يكمّلان صورتها ويؤكدان صدقيّتها:

أولًا، تابعت ابنتي دراستها الجامعية في اختصاص علمي بحت، وتخرّجت بتفوّق مشهود. وهذا وحده كفيل بأن يثبت صحة التحليل الذي ذهبت إليه الرسالة، والذي أشار إلى خللٍ بنيويٍّ في نظام التقييم، لا يعكس بالضرورة المستوى الفعلي للطلبة، بل قد يظلم المتفوقين منهم ويكبّل طاقاتهم. إن آثار هذا الخلل تمتد إلى عمق التجربة التعليمية، وتترك ندوبًا في نفس الطالب وثقته بمؤسسته.

ثانيًا، وبعد مراجعتي وزارة التربية، تبيّن أن الرسالة أُحيلت إلى مديرة المدرسة للإفادة. وقد اطّلعت على ردّها فإذا به هشّ لا يمسّ صلب الشكوى، ولا يرقى إلى مستوى المسألة المطروحة. لذلك رأيت أن أتجاهل الموضوع تمامًا، ولا سيّما بعدما أصبحت المدرسة خلفنا، ولم يعد بيننا وبينها أي ارتباط يذكر.